السادة / البورصة المصرية

إدارة الإفصاح

تحية طيبة و بعد ،،،،

مرفق لسيادتكم طيه صورة من تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المجمعة للشركة في ٢٠٢١/٠٩/٣٠ .

و تفضلوا بقبول فائق الأحترام ،،،،

تحريراً في ٢٠٢١/١٢/٢٦

مدير عام الأستثمار

و المشرف على الالتزام و الحوكمة

و مدير علاقات المستثمرين

(غادة ربيع)

أمان بلا حدود

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات التأمين

السيد الأستاذ / رئيس مجلس إدارة

شركة المهندس للتأمين

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرسل لسيادتكم رفق هذا تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المجمعة للشركة في ٢٠٢١/٩/٣٠ والمتمثلة في قائمة المركز المالي وكذا قائمتي الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق المساهمين وكذا قوائم الإيرادات والمصروفات لفروع التأمين المختلفة المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ذات التاريخ .

برجاء التفضل بالإحاطة واتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريرا في : ٢٦/ ١٢/ ٢٠٢١

الوكيل الاول

مدير الإدارة

(محاسبة/ هالة مصطفي محمود عمار)

إدارة مراقبة حسابات التأمين صادر		
رقم	تاريخ	مرفق
٥٩٧	١٢/٢٦	تقرير ٦ صفحة

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات التأمين

تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود على القوائم المالية
الدورية المجمعة في ٢٠٢١/٩/٣٠

إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة المهندس للتأمين
شركة مساهمة مصرية:-

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية المجمعة لشركة المهندس للتأمين (شركة مساهمة مصرية) وشركتها التابعة في ٢٠٢١/٩/٣٠ وكذا القوائم المالية الدورية المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية والإيرادات والمصروفات (مجمع فروع التامين المختلفة) المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى ، و إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل و الواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة والصادرة بالقرار الوزاري رقم (١١٠) بتاريخ ٢٠١٥/٧/٩ و قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر برقم (٧٣٢) لسنة ٢٠٢٠ وكذا دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية علي قطاع التأمين الصادر بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢١ .

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) (الفحص المحدود للقوائم المالية لمنشأة و المؤدى بمعرفة مراقب حساباتها) و يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من اشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية و غيرها من إجراءات الفحص المحدود و يقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة علي هذه القوائم الدورية المجمعة .

و فيما يلى أهم الملاحظات :-

- تبين من فحص ملف الحادث رقم ٢٠١٩/٥ باسم حسام محمد فؤاد (حسام باك) المؤمن لدى المهندس للتأمين بالوثيقة رقم ٥٠٠٣٠٨ خ ص/٤ بمبلغ تأمين نحو ٣٦٨ مليون جنيه مقسم كالاتي : -
  - ٤٢,٣ مليون جنيه لصالح البنك الكويتي الدولي .
  - ٣٠ مليون جنيه لصالح بنك المؤسسة المصرفية .
  - ٢٧,٥ مليون جنيه لصالح بنك ابو ظبي الاول .
  - ٥٧,٥ مليون جنيه لصالح بنك الأتحاد الوطني .
  - ٣٧,٩ مليون جنيه بنك الاسكندرية .
  - ٤٥,٥مليون جنيه لصالح البنك العربي .
  - ٥,٦ مليون جنيه لصالح بنك الاهلي . والباقي لصالح المؤمن له كما هو وارد بالتقرير القانوني لمحامي الشركة .

وقد تبين بشأنه ما يلي :-

- بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٢ وقع الحادث الحريق بمصنع العميل .
- تقدم العميل بمطالبة قدرها ٣٥٣,٨ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٢٢ .
- صدر قرار من النيابة العامة في القضية (رقم ٢٧١٠ لسنة ٢٠١٩ إداري برج العرب بحفظ الاوارق وعدم توجيه أي اتهام في الواقعة وقامت الشركة بالتظلم من هذا القرار وصدر قرار

من المحامي الاول باستيفاء التحقيقات وما زال الامر قيد التحقيقات وتم تكليف لجنة من الادلة الجنائية لمعاينة المصنع طبقاً للمذكرة المعروضة من محامي الشركة .

- قامت الشركة برفع قضية إبراء ذمة برقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢ وتقدم حسام باك وبعض البنوك بدعاوى فرعية للمطالبة بالتعويض وصدر حكم بعدم الاختصاص وتحويلها الي المحكمة الاقتصادية وقامت الشركة بالاستئناف علي هذا الحكم والامر منظور بالقضية رقم ١٢٢٢٥ لسنة ١٣٨ ق وتم التأجيل لجلسة ٢٠٢٢/٢/٦ طبقاً للمذكرة المعروضة من الشئون القانونية .
- قام العميل بتقديم شكوى الي هيئة الرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٥ ولم يبت فيها حتى تاريخه .
- في ٢٠٢٠/٦/٣٠ أقيمت الدعوى رقم ٦٢ لسنة ٢٠٢٠ من سيمون كوينتو علي المصفى القضائي لشركة حسام باك وادخال شركة المهندس للتأمين في الدعوى للمطالبة بالزام بالشركة بالتحفظ علي مبلغ التأمين المستحق لشركة حسام باك حيث تبلغ المطالبة بنحو ١٨,٥ مليون جنيه وعدم سداده لحين الفصل في الدعوى وتم تأجيلها الي ٢٠٢٢/١/٥ .
- بتاريخ ٢٠٢١/٩/٣٠ لم يتضمن مخصص التعويضات تحت التسوية قيمة احتفاظ الشركة في هذا الحادث والبالغ نحو ١,٢٥ مليون جنيه وتضمن نحو ٥ مليون جنيه تحت مسمى مصروفات قضائية فقط ولم يتم عمل ايضاح لهذا الحادث ضمن ايضاحات الشركة بالمخالفة للمعايير المحاسبية المصرية (معيار الالتزامات المحتملة) .
- تم التأخر في إبلاغ معيدي التأمين بوجود نزاع قضائي وشكوى الي الهيئة حتى ٢٠٢١/٦ .

لم نوافٍ بتحديد المسئول عن تقديم بيانات خاطئة لنا حتى تاريخه وكذا المسئول عن عدم إبلاغ معيدي التأمين عن وجود نزاع قضائي وشكوى الي الهيئة وقت حدوثه لأهمية الموضوع وجسامه مبلغ التعويض وإفادتنا عن أسباب عدم تضمين مخصص التعويضات تحت التسوية لقيمة احتفاظ الشركة في هذا الحادث كما يتعين إدراج الايضاح المشار اليه ضمن إيضاحات الشركة علماً بأنه ورد برد الشركة علي تقريرنا علي المركز المالي في ٢٠٢١/٦/٣٠ بأنه سيتم مراعاة كل ما جاء بملاحظة سيادتكم في هذا الشأن واثره علي الحسابات المختصة عند اعداد المركز المالي في ٢٠٢١/٩/٣٠ وكذلك اعداد ايضاح لهذا الحادث في ٢٠٢١/٩/٣٠ وكذلك تحديد المسئول عن تقديم بيانات خاطئة لجهة رقابية .

- ويتصل بما سبق ان عقد المحامي الخارجي الذي يباشر القضية والمحرر في ٢ / ٢ / ٢٠٢٠ بمبلغ مليون جنيه شامل الضرائب ولم يعرض علي مجلس الادارة كما تبين صرف ٨٢٥ ألف جنيه علي ٣ دفعات اخرها بتاريخ ٢٠٢١/٥/٣١ بالمخالفة للعقد الذي ينص علي الدفع علي ٣ دفعات عند الاتفاق ، دفعه ثانية بنحو ٥٠٠ ألف جنيه ، والدفعة الأخيرة عند الحصول علي الحكم في القضية .

يتعين إفادتنا بأسباب ذلك والالتزام بالعقد المبرم في هذا الشأن .

- قامت الشركة بإصدار ٢٤ وثيقة للعميل الشركة العالمية لمواد البناء والكيماويات انتاج نادية محروس / أميرة الباطش تنتهي بآجال مختلفة يصل تاريخ انتهاء بعضها الي ٢٠٢٢/٥ وهي أخطار صناعية ومتعددة التغطيات وسطو وبسعر ٣,٥ % وهي مسدده بالكامل وتم صرف العمولة الخاصة بها والعميل يجدد الوثائق منذ عام ٢٠١٥ .

وقد تبين بشأنها ما يلي :

- في ٢٠٢١/٦/٣٠ تم الغائهم بالكامل وعمل وثيقة مجمعة بمبلغ تأمين ٥,٨ مليون جنيه انتاج بابليك وبسعر ٢,٦٥% وبالمخالفة للمادة (١٦و) من قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٣ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٩ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل جمهورية مصر العربية والتي تقضي : (ألا يسعى الوسيط سواء بصورة مباشره أو غير مباشره لإلغاء وثيقة صادرة من الشركة التي لا يعمل لحسابها وتكون من انتاج وسيط اخر بغرض اعادة ابرام الوثيقة وفي حالة مخالفة ذلك لا يعتد بالوثيقة الجديدة عند حساب مستحقاته) وبرغم من ذلك تم عمل استحقاق للعمولة للوسيط الجديد للعملية بمبلغ ٨٧٧ ألف جنيه بالمخالفة للمادة المشار اليها .

كذلك تم عمل إلغاء بملاحق مرتدة في ٢٠٢١/٦/٣٠ بناء علي طلب العميل بالأيام بدون مراعاة المدد القصيرة طبقاً لتعريفة الحريق في هذا الشأن وبناء علي طلب العميل تم عمل وثيقة جديده لسمسار بابليك وانه يباشر عروض الاسعار ومتابعة الاصدار بالمخالفة لقانون الوساطة الصادر من الهيئة بتحديد مهام وسيط العملية .

ولم يتم أخذ تعهد علي العميل بتحمل لأي خسائر مقابل الالغاء من مصاريف إدارية وعمولات مسددة .

يتعين الالتزام بما جاء بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية المشار اليه عالية وعمل التسويات اللازمة بخصوص تصفية الوثائق كما جاء بتعريفة الحريق .

- قامت الشركة بالتعاقد مع شركة اسيت وهو الوكيل الرسمي لشركة اكسيس AXXis لشراء برامج حاسب ألي وترخيص استخدامه والتدريب عليه في ٢٠٢٠/٦/٢٩ بإجمالي تكلفة ٦٧٦٨٤٦$ بما يوازي ١٠,٦ مليون جنيه **وقد تبين بشأنها ما يلي :-**

أ. تنتهي مدة العقد في ٢٠٢٢/٤ وتم عمل امتداد للعقد في ٢٠٢١/٤ لمدة ٤ شهور لتنتهي مدة العقد التقديرية في ٢٠٢٢/٩ نتيجة تعقيدات في التنفيذ برغم انها سبب من اسباب التعاقد ان الشركة المنفذة تعاملت مع شركات تأمين من قبل ولم يتم عرض الامتداد علي مجلس الإدارة حتي تاريخه .

ب. لم نواف من معرفة اسباب امتداد العقد وإن كانت التعقيدات التي صادفها التنفيذ كان من شركة المهندس ام الشركة المنفذة لكي توضع المادة رقم (١٣) بالعقد موضوع التنفيذ حتى تاريخه .

ج. لم يتم مراعاة ما جاء بمحضر مجلس الإدارة رقم ٥٠٧ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٥ والذي يقضي بعرض تقرير دوري شهري بما تم انجازه واسباب التأخير أن وجدت حيث تم عرض تقرير واحد بتاريخ ٢٠٢١/١١/٣ .

يتعين عرض عقد الامتداد علي مجلس الادارة وإفادتنا عن أسباب الامتداد قبل انهاء العقد وكذا التعقيدات التي واجهها المشروع .

- ويتصل بما سبق أنه تم التعاقد مع شركة اسيت في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بأجمالي ٦٠٦٢٩ $ بما يوازي ٩٣٧ ألف جنيه مصري لتوريد وتركيب برامج الحاسب الالي وترخيص استخدامه وتدريب العاملين لديه علي البرامج لتطوير جلسات مجلس الادارة وكانت مدة المشروع ٦ أشهر وتم دفع ٣٠% من تكلفة المشروع ٤٦٢٨٤ جنيه في ٢٠٢١/٩/٦ وحتى تاريخ الفحص (ديسمبر ٢٠٢١) لم يتم الانتهاء من المشروع .

يتعين إفادتنا بأسباب عدم تنفيذ العقد وكذا التأخير الذي يصل الي ٥ أشهر تقريباً .

- قامت الشركة بصرف نحو ١١٠,٥ ألف جنيه عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ قيمة بدلات الانتقال لبعض أعضاء مجلس الادارة بالرغم من حضورهم من خلال الفيديو كول (كونفراس) لبعض جلسات المجلس واللجان المنبثقة منه في حين ان بدل الانتقال يصرف مقابل انتقالات فعلية .

يتعين إفادتنا بأسباب صرف هذا البدل حيث أنه يصرف مقابل مصاريف انتقال حقيقية .

الاستنتاج المتحفظ :-

وفي ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء في الفقرة السابقة لم ينم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد ان القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح وفي جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢١/٩/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ودليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين .

فيما لا يعد تحفظاً :-

- بلغ الرصيد المدين جاري الشركة الام نحو ١,٩٧ مليون جنيه بالمركز المالي ٢٠٢١/٩/٣٠ لشركة المهندس لتأمينات الحياة وبلغ الرصيد الدائن جاري الشركة التابعة نحو ١,٩٣ مليون جنيه بالمركز المالي ٢٠٢١/٩/٣٠ لشركة المهندس للتأمين بفرق قدره نحو ٤٠ الف جنيه تبين انه مختلف عليه بين الشركتين وسبق وان افادت شركة المهندس للتأمين ان المبلغ محجوز عليه طرف بنك القاهرة – الألفي منذ عام ٢٠٠٨ وانه يخص تأمينات الحياة قبل فصل الشركتين وقامت شركة المهندس للتأمين بتحميله علي جاري الحياة في ٢٠٢١/٩ .

يتعين بحث اسباب هذا الاختلاف والإفادة والعمل علي تسويته .

- القوائم المالية لشركة تأمينات الحياه المرسلة الينا موقعة من مدير عام الشئون المالية ومدير عام الشركة والقائم بأعمال العضو المنتدب وغير موقعة من رئيس مجلس الإدارة بالمخالفة لقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ مادة ٤٧ والتي تقضي بأن تكون القوائم المالية موقعة من رئيس مجلس الإدارة .

تحريرا في : ٢٦ / ١٢ /٢٠٢١ .

المدير العام

نائب مدير الادارة

منال محمد رشدي

(محاسبة/ منال محمد رشدي)

وكيل الوزارة

نائب اول مدير الادارة

(محاسبة / ايمان وليم عزيز)